

## وثيقة معلومات المشروع

## المرحلة المفاهيمية

تقرير رقم: 100294

اسم المشروع	الخطة الوطنية الفلسطينية للتنمية المنحة السابعة للسياسات التنموية
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الضفة الغربية
معرف المشروع	P156865
الجهة المقترضة	منظمة التحرير الفلسطينية (صالح السلطة الفلسطينية)
الوكالة المنفذة	وزارة المالية لدى السلطة الفلسطينية
تاريخ اعداد وثيقة معلومات المشروع	الرابع عشر من أيلول لعام 2015
التاريخ المقدر لإعطاء التصريح التقييمي	الرابع عشر من تشرين الأول لعام 2015
التاريخ المقدر لإصدار قرار مجلس الإدارة	الثاني من كانون الأول لعام 2015

## 1. القضايا التنموية الأساسية والمعلل المنطقي لتدخل البنك الدولي

وفقاً للمتوخى في استراتيجية المساعدة للضفة الغربية وقطاع غزة للسنة المالية 2015-2016، تعتبر منحة السياسات التنموية أداة أساسية لدعم الأولويات الاستراتيجية للسلطة الفلسطينية. حيث تدعم هذه المنحة الإصلاحات التي تهدف الى تحسين استدامة، وكفاءة وشفافية المالية العامة، بالإضافة لتيسير استثمارات القطاع الخاص وتموه. ومن المحتم أن تسهم هذه الإصلاحات في تقليل الفقر واللامساواة. ومن المهم التشديد على عدم انحسار الأهمية المالية لهذه العملية بتقديمها 40 مليون دولار أمريكي، بل يتعدى ذلك ليضم دعم المانحين الآخرين بما يقدر 200 مليون دولار سنوياً من خلال الصندوق الاستثماري للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية. كما وتقدم العملية إشارة ايجابية للممولين الآخرين ممن يقدمون مساعدة مباشرة للسلطة الفلسطينية في وقت هي في أمس الحاجة لدعم لاقتصاد الفلسطيني والمالية العامة.

## 2. الأهداف المقترحة

تتجسد الأهداف التنموية لهذا المشروع الناجمة عن هذه العملية بـ: (1) تحسين أداء الإيرادات المحلية وكفاءة واستدامة النفقات العامة؛ (2) بالإضافة لتحسين فعالية وشفافية المالية العامة؛ (3) وتحسين البيئة التجارية كذلك.

### 3. الوصف الأولي

صُممت هذه العملية بغرض دعم مساعي السلطة الفلسطينية في تنفيذ بعضاً من أنشطتها المتضمنة في الخطة الوطنية للتنمية لـ2014-2016. حيث ستساند هذه العملية جهود السلطة الفلسطينية لتحسين الاستدامة المالية من خلال إطار سياسي اقتصادي كلي مُنظم. وستسعى لتحقيق هذا الهدف عبر تدابير ترمي لتحسين أداء الإيرادات وتقليل أوجه القصور في نفقات الميزانية الخاصة بقطاعي الطاقة والصحة. كما ستدعم جهود السلطة في تعزيز إدارة المالية العامة وخاصة شفافية المالية العامة. أخيراً، ستيسر المنحة جهود السلطة الفلسطينية في تحسين بيئة العمل عبر دعم الجهود الرامية لتقليل تكلفة تسجيل الأراضي وتحسين أداء سوق العقار. وعليه فإن العملية ستعاود جهود السلطة لمعالجة بعضاً من العوائق المؤثرة التي تحول دون نمو اقتصادي مستدام وخلق فرص عمل وهما الأمران اللذان طالما اعتبرا أساساً لخفض مستوى الفقر.

### 4. الفقر والآثار الاجتماعية والجوانب البيئية

من غير المتوقع أن تترك هذه العملية أي آثار سلبية على مستوى الفقر أو الوضع الاجتماعي. على المدى المتوسط، من المتوقع أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى خلق مساحة مالية تسمح بتنفيذ برامج تهدف إلى تخفيض نسب الفقر وخلق فرص عمل في القطاع الخاص وهو أمر هام خاصة للنساء والشباب.

كما ولن تترك المنحة السابعة للسياسات التنموية أي آثار ذات ثقل على بيئة وغابات الضفة الغربية وقطاع غزة أو مواردهما الطبيعية. وتعود الآثار البيئية وتلك المتعلقة بالموارد الطبيعية لطبيعة العملية ذاتها؛ كما تخلو الإجراءات القبلية المدرجة في مصفوفة سياسات العملية المقترحة من أية آثار أو مخاطر بيئية. أضف إلى ذلك عدم انطواء أداة إقراض هذه المنحة أي مكونات فرعية ذات استثمار مادي، وبالتالي فلم تتطلب هذه العملية لتفعيل أي من سياسات البنك الدولي الوقائية.

(مليون دولار أمريكي)

المجموع: 40

5. التمويل الأولي

المصدر:

6. جهات

الاتصال

البنك الدولي

جهة الاتصال:

أورهان نكسك

خبير اقتصادي أول

5366+253

المسمى:

الهاتف:

الفاكس:

البريد الإلكتروني: oniksic@worldbank.org  
الموقع: غزة، الضفة الغربية وغزة

### الجهة المقترضة:

جهة الاتصال: ليلى صبيح  
المسمى: مدير دائرة العلاقات الدولية  
وزارة المالية لدى السلطة الفلسطينية  
الموقع: رام الله، الضفة الغربية  
الهاتف: (970-2) 240-0650  
الفاكس: (970-2) 240-0595  
البريد الإلكتروني: [mofirdg@palnet.com](mailto:mofirdg@palnet.com)

### 7. لمزيد من المعلومات:

دار معلومات البنك الدولي

البنك الدولي

شارع NW.H 1818

واشنطن، 20433

الهاتف: (202) 458-5454

الفاكس: (202) 522-1500

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>